

كما هو معلوم فإن القانون رقم 62-153 المؤرخ في 1962/12/31 قضى بإستمروارية تطبيق التشريع الفرنسي إلا ما كان يتنافى مع السيادة الوطنية و من التبريرات التي رفضت على السلطة الإبقاء المؤقت على التشريع الفرنسي هو الوضع المعقد على جميع المستويات و الأصعدة الإقتصادية و الإجتماعية و القانونية .